بيان

الجمهورية اليمنية

يرجى-

الأخ/عبد الله علي فهد السعدي

نائب المنذوب الحاكم

أم-

مؤتمر مراجعة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام 2010

6 مايو 2010 - نيويورك
السيد الرئيس:

نود أن نتقدم إليكم بالتهنئة على انتخابكم رئيساً لمؤتمر المراجعة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام 2010، ونحن على ثقة بأن ما تمتلكون به من مهارات قيادية وخبرة دبلوماسية سوف تسهم في نجاح هذا المؤتمر، وتحقيق النتائج المرجوة، ونؤكد لكم استعداد وفد بلادي التام الكامل للتعاون معكم ومع هيئة المؤتمر الموفر لبلوغ الأهداف والنتائج المتوقعة.

السيد الرئيس:

أن وفد بلادي ينضم إلى البيان الذي ألقاه وزير خارجية إندونيسيا نياية عن مجموعة عدم الانحياز والبيان الذي ألقاه المندوب الدائم للبلدان نيابة عن المجموعة العربية، ويود التأكيد على أن الجمهورية اليمنية تؤمن إيمانًا عميقًا بأهداف ومفاصد نزع أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك الأسلحة النووية، وتؤمن بأن العمل الجماعي متعدد الأطراف، وتكريس مبدأ الحوار والشفافية وبناء الثقة بين الدول هو السبيل الأفضل لجهة نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية، خلق التفاوض نحو عالم خال من الأسلحة النووية.

السيد الرئيس:

أكدت الجمهورية اليمنية موقفها ثابتًا حول قضايا نزع أسلحة الدمار الشامل وعدم الانتشار النووي، وتتفقًا للالتزام السياسي للجمهورية اليمنية تجاه مسؤولية نزع السلاح، وانطلاقاً من إيمانها بأهمية السلام والأمن الدولي، فقد قامت بالمصادقة والانضمام إلى مصفوفة المعاهدات والاتفاقيات متعددة الأطراف في مجال نزع السلاح وتعتبر طرفًا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وستظل ملتزمة تماماً بتعهدياتها الدولية بموجب أحكام هذه المعاهدات والاتفاقيات. وتؤكد مجدداً على موقفها الثابت تجاه القضاء التام على جميع أسلحة الدمار الشامل، وتؤيد حظر شامل على جميع التحصين النووي ووقف التطوير النووي للأسلحة النووية، وتعزف على عدم انتشار مثل هذه الأسلحة أو مرور مكوناتها عبر حدودها، وقد أنشئ لهذا الغرض لجان وطنية أصدرت تشريعات تنص على حظر هذه الأسلحة ومعاقبة من يمارس هذه الأنشطة. كما نعرب مجدداً عن القلق العميق من استمرار عقدة الردع النووي، وتطوير أنواع جديدة من الأسلحة النووية، والتبادل في المجال النووي، ونؤكد على ضرورة تنفيذ الدعوات الثلاث الرئيسية للمعايدة، نزع السلاح، عدم الانتشار النووي والاستخدام السلمي للطاقة النووية. وهذه الدعوات مترابطة مع بعضها، وإحراز تقدم في كل من هذه الركائز سيشكل ضماناً نجاح هذه المعاهدة.

السيد الرئيس:

إن الأسلحة النووية والاستمرار في حيازتها وتطويرها يمثل تهديدا كبيرًا للبشرية والأمن والسلام الدوليين، ويتناقض مع الأهداف التي تسعى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية
لتحقيقها، وإن استمرار السياسات الأمنية الدفاعية القائمة على حيزة واستخدام السلاح النووي ضد الدول غير النووية ينتقص من مصداقية نظام عدم انتشار الأسلحة النووية وترويجه. وندعو إلى تحريم استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية لحين التوصل إلى إزالتها بشكل كامل مع التأكيد على توفير الضمانات الأمنية للدول الأخرى حائزة على الأسلحة النووية، بما في ذلك الاعتماد وثيقة ملموسة قانونية تهدف لتأمين توفير ضمانات أمين شاملة.

كما نرحب بالمناخ الإيجابي في مجال نزع السلاح وعدم الانشطار في ضوء التوجهات الجديدة التي عزت عنها عدد من الدول النووية إثر إلاح العالم من الأسلحة النووية، ونؤكد على أهمية ترجمة هذه التوجهات إلى خطوات عملية ملموسة، كما ندعو جميع الدول الحائزة على الأسلحة النووية إلى السعي لإجراء مفاوضات على الصعيد الرقمي أو متعدد الأطراف بشأن نزع السلاح النووي.

السيد الرئيس:

إن مبادئ عدم انتشار الأسلحة النووية، هي الركيزة الأساسية لنظام منع الانشطار، وقد انصمت إليها بلادنا بهدف تحقيق الأمان والاستقرار في المنطقة، إلا أن استمرار السياسة النووية الإسرائيلية سيدفع بالمنطقة كلها إلى سباق تسليح نووي ويفترض أنها واستمرارها في النظر. كما أن الصمت الدولي على البرنامج النووي الإسرائيلي جعله يعمد في رفضها الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، كما يجب إخفاء جميع منشآت الأسلحة لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، حيث أن استمرار وإصراً إسرائيل على رفض الانضمام إلى هذه المعاهدة وتحديها للقرارات الدولية ذات الصلة، يشكل تهديداً لامن واستقرار المنطقة، مما ينبغي على مجلس الأمن العمل على تنفيذ قراراته المتعلقة بنزع السلاح النووي بما في ذلك القرار رقم (687) الصادر عن المجلس تحت البند الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، والذي نص على تخليص منطقة الشرق الأوسط كاملة من الأسلحة النووية الشامل بما في ذلك أسلحة إسرائيل النووية، وكذلك تنفيذ قرار الوكالة الدولية للطاقة الذرية المعنون "تنفيذ ضمانات الوكالة في الشرق الأوسط وقرار القدرات النووية الإسرائيلية" والذان اعتمدها المؤتمر العام للوكالة في العام الماضي في دورته (53).

السيد الرئيس:

إن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية سيساهم بشكل فعال في تعزيز منظومة عدم الانشطار، وندعو على ضرورة جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية كخطوة رئيسية نحو تحقيق عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، كما نطالب الدول الأخرى في المعاهدة خاصة الدول النووية التي تبنت قرار الشرق الأوسط لعام 1995م بتبني التزامها الكامل بمضمون وأهداف هذا القرار وبدأت جهود حثيثة لتطبيقه، كجزء لا يتجزأ من صفقة التهدئة النهائية للمعاهدة التي أقرها مؤتمر المراجعة 1995 وذلك تحقيقاً لمصداقية هذه المعاهدة.
كما ندعو إلى بحث وإقرار آليات عملية لتنفيذ هذا القرار بهدف الوصول إلى شرق أوسط خالي من الأسلحة النووية، مما يساعد ذلك على بناء الثقة وتحقيق الأمن والاستقرار لشعوب المنطقة وإحلال السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط.

السيد الرئيس:

نؤكد على حق الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في امتلاك وتطوير التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية وعدم وضع عقبات أمام الدول في سعيها لتطوير قدراتها النووية للأغراض السلمية كما نصت عليه المعاهدة، وإتباع نهج الشفافية والتعاون الكلي مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في هذا المضمار. وعلى الدول المتقدمة تكنولوجيا الالتزام بتقديم التعاون التقني للدول النامية وتسهيل حصول الدول الغير نووية على تلك التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية في إطار أحكام معاهدة عدم الانتشار.

السيد الرئيس:

في الختام، يود وفد بلادنا التأكيد مجدداً على دعمه وتأييده لكل الجهود الدولية الرامية إلى نزع أسلحة الدمار الشامل بما في ذلك الأسلحة النووية والحيلولة دون وصولها إلى الأطراف غير الماذون بها، والعمل بشكل بناء لتحقيق أهداف هذا المؤتمر لجهة خلق عالم خال من الأسلحة النووية، وضمان الأمن والسلام الدوليين، وتوفر الفرصة المناسبة للأجيال القادمة للعيش في أمن وتعاون.

وشكرًا السيد الرئيس.